

Title: Deputy ICT Minister Partakes in Al-Masry Al-Youm Economic Forum

Source: Al-Masry Al-Youm

Date: 20 June 2022

ألقت غادة لبيب (نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسي) كلمة وزير الاتصالات الدكتور عمرو طلعت، في فعاليات الجلسة الرابعة من منتدى المصري اليوم الاقتصادي الأول الكثير من الفعاليات والتي تحمل اسم «الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.. التحول الرقمي باب الانطلاق نحو الجمهورية الجديدة».

وقالت لبيب: «إن العالم اليوم ثورة حقيقية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولم يعد بإمكان أي دولة تتطلع إلى الإنجاز والتطوير وتحقيق التنمية المستدامة دون أن هذه القطاعات إحدى ركائزها الأساسية للنمو الاقتصادي وتحسين جودة حياة المواطنين وتعزيز الحقوق الرقمية لهم، فلم تعد ثروة الدول في مواردها الطبيعية كالنفط وإنما أصبحت قوة الدولة وثرواتها تُقاس بما لديها من بيانات وتكنولوجيا وقدرة على توظيفها وقدرات رقمية لدى مواطنيها.

وأكدت: «لقد أنتجت جائحة كورونا عالما جديدا ومختلفا، وأظهرت الأهمية التنموية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، فأصبح التحول الرقمي في كافة المجالات هو ضرورة حتمية، وليس موضحة أو نوعا من الترف، وهو الانتقال لنموذج عمل جديد، وبالتالي هو عملية مستمرة لا تتوقف كونه أسلوب حياة، وللتحول الرقمي جدوى كبيرة على الدولة والمواطنين سواء من ناحية تحسين إدارة موارد الدولة أو تقديم خدمات متميزة للمستثمرين وللمواطنين، ولا يعني التحول الرقمي استبدال البشر أو استبعادهم وإنما إعادة توجيه وتطوير مهاراتهم بشكل يواكب التغيرات التكنولوجية المتسارعة، فهناك وظائف جديدة تم استحداثها مثل الوظائف المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والبلوك تشين وإنترنت السلوك.. وغيرها».

وأضافت لبيب: «كانت القيادة السياسية المصرية سباقة في إدراك هذه الفرص والتحديات الرقمية والإعلامية، فأطلقت استراتيجية مصر الرقمية، وهي رؤية وخطة شاملة لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي تفاعلي آمن ومنتج. ويقوم بناء مصر الرقمية على ثلاثة محاور أساسية، وهي التحول الرقمي، بناء الإنسان المصري رقمياً، ورعاية الإبداع التكنولوجي، وتعتمد هذه المحاور على ركائز هامة، وهي بنية تحتية كفء، وسياس تشريعي وحوكمي، وريادة دولية، وتساهم استراتيجية مصر الرقمية في تحقيق الأهداف الأممية الـ ١٧ للتنمية المستدامة SDGs وأهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تستهدف الاستراتيجية تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الشمول الرقمي، وتحقيق الشمول المالي، وتعزيز بناء القدرات وتشجيع الابتكار ورعاية الإبداع التكنولوجي، ومحاربة الفساد، وضمان الأمن المعلوماتي، وتعزيز مكانة مصر على المستويين الإقليمي والدولي».

وجاء في كلمتها: «يسير التحول الرقمي في مصر وفق خطة متكاملة تشمل كافة المؤسسات والعاملين والمواطنين سواء في العاصمة أو المحافظات، فالدولة عازمة على التغيير الشامل والتنمية المكانية المتكاملة، فلا تهميش ولا استبعاد، وإنما نمو احتوائي يشمل الجميع، وهو ما يتجلى في العديد من المشروعات منها؛ العاصمة الإدارية الجديدة، وبناء المحافظات الرقمية، والمشروع القومي لتطوير القرى المصرية «حياة كريمة»، وغيرها، فلقد أصبح تنامي الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أمرًا حتميًا لبناء مجتمعات رقمية حول العالم؛ ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم نحو ٤,٥ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٢٢، بزيادة ٥٪ على عام ٢٠٢١.

وفي إطار بناء مصر الرقمية ستبلغ الاستثمارات الحكومية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ حوالي ٢٢,٨ مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى ٢٢٪؛ بما يؤكد أن الدولة المصرية تؤمن بتوجيه استثماراتها بشكل متزايد لتحقيق التحول إلى مجتمع رقمي متكامل، وقد ارتفعت مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث يعد هو الأعلى نموًا في مصر لمدة ٣ سنوات متتالية بمعدل نمو يصل إلى ١٦٪».

وأشارت إلى أنه ارتفعت الصادرات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدل ١٩,٦% لتصل إلى نحو ٢٠٦,١ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١ مقابل نحو ١٧٢,٤ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠، ومن أهم السلع المصدرة أجهزة تليفون لشبكة المحمول، وأجهزة إرسال بالراديو للإذاعة أو للتليفزيون، وآلات للمعالجة الذاتية للمعلومات. ويشير ارتفاع الصادرات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى وجود ميزة نسبية في هذا القطاع وإلى مواكبة مصر للتطور والقدرة على المنافسة في هذا المجال. بينما انخفضت الواردات بمعدل ١٥,٤% لتبلغ نحو ٢,٦ مليار دولار مقابل نحو ٣,٠ مليار دولار، ومن أهم السلع الواردة أجهزة تليفون لشبكة المحمول، وآلات للمعالجة الذاتية للمعلومات، وأجهزة الاتصال أو الأجهزة اللاسلكية.

وأوضحت أن «إجمالي المعاملات المصرفية الإلكترونية لعام ٢٠٢١ بلغ نحو مليار معاملة بقيمة ٦,٤ تريليون جنيه، وبلغ إجمالي المعاملات للتجارة الإلكترونية لعام ٢٠٢١ نحو ٩١ مليون معاملة بقيمة ٢٩ مليار جنيه، وبلغ إجمالي المعاملات لنقاط البيع الإلكترونية لعام ٢٠٢١ نحو ١٧٣ مليون معاملة بقيمة ١٧٠ مليار جنيه، وأن نمو حجم الاستثمارات في الشركات الناشئة في مصر من ١٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٦٥ مليون دولار في ٢٠٢١، في ضوء النمو الذي يشهده قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة والذي ساهم في إنشاء ٣٣٥ شركة ناشئة جديدة خلال ٢٠٢١».

وتابعت عادة لبيب كلمتها قائلة: «ازدياد ثقة المستثمر الأجنبي وصناديق رأس المال المخاطر العالمية في مناخ ريادة الأعمال والشركات التكنولوجية الناشئة المصرية، حيث تشير احصائيات عام ٢٠٢١ إلى أن عدد المستثمرين في قطاع الشركات الناشئة المصرية بلغ نحو ١٢٢ مستثمر، حيث تمثل الاستثمارات الأجنبية نسبة ٦٠% من إجمالي الاستثمارات وصفقات التمويل، حيث حظيت مصر على ريادة إقليمية في مجال جذب الاستثمارات في الشركات الناشئة في ظل ما حققته من نجاحات كبيرة وتواجد ريادي على الساحة الشرق أوسطية والعربية والإفريقية؛ وكان من أبرزها استحواذ الشركات التكنولوجية المصرية الناشئة على أكبر عدد من الصفقات الاستثمارية بقارة أفريقيا، بنحو ٢٤% من إجمالي عدد صفقات القارة في ٢٠٢٠، كما اختار التقرير العالمي لبيئة الشركات الناشئة GSER 2020 القاهرة ضمن أفضل ١٠ نظم إيكولوجية على مستوى العالم توفر المهارات بتكاليف تنافسية، وفازت منصة إبداع مصر EgyptInnovate الحكومية بمسابقة تحدى الابتكار للاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠٢٠ عن فئة أفضل ممارسات النظم الإيكولوجية».

وأكملت: «تم تنفيذ مشروع المناطق التكنولوجية في كل من مدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية، ومدينة أسيوط الجديدة بمحافظة أسيوط، ومدينة السادات بمحافظة المنوفية، ومدينة بني سويف الجديدة بمحافظة بني سويف؛ لاستقبال كافة الأنشطة الخاصة بصناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والابتكار، وكذلك تحفيز الاستثمارات في مجال صناعة الإلكترونيات والصناعات الداعمة للأنشطة المختلفة بالمشروع، كما تم إطلاق مبادرة تصميم وصناعة الإلكترونيات «مصر تصنع الإلكترونيات» في عام ٢٠١٥ بهدف توطين صناعة الإلكترونيات، وطرح أول تليفون محمول يحمل علامة صنع في مصر بالسوق المحلي، وافتتاح وتشغيل ثلاثة مجمعات لإبداع الإلكترونيات في كل من القرية الذكية، والمنطقة التكنولوجية ببرج العرب، والمنطقة التكنولوجية بأسيوط كمركز للتطوير والإبداع والتصنيع الرقمي للتطبيقات والمنتجات الإلكترونية، وتحفيز الشركات الناشئة وتنمية الكوادر في مجال الإلكترونيات المتقدمة».

وتابعت: تم التوجيه من الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية للحكومة بتأسيس الشركات عن طريق الإخطار رقميًا من خلال منصة تقام لهذا الغرض، وذلك في إطار إزالة جميع المعوقات أمام الشركات الناشئة ورواد الأعمال، والسماح بفتح الشركات الافتراضية دون التقيد بضرورة وجود مقر فعلي لها، وذلك بهدف توفير النفقات والتسهيل على تلك الشركات، مع تسهيل اشتراطات إقامة شركات الفرد الواحد، والتوسع في إقامة المناطق التكنولوجية الاستثمارية الحرة، وكذا التوسع في الإعفاءات الضريبية للشركات الناشئة، بالإضافة إلى تفعيل القوائم البيضاء لاستيراد المكونات الإلكترونية للشركات المتخصصة».

**واستعرضت خلال كلمتها أبرز الجهود المصرية في مجال تعزيز دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خدمة المستثمر والجمهور:**

1. في إطار سعي الدولة المصرية إلى تحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ضخّت الدولة استثمارات كبيرة في البنية التحتية المعلوماتية بلغت نحو ٦٠ مليار جنيه لتطوير شبكات الاتصالات والاعتماد على الألياف الضوئية وتحسين جودة خدمات الإنترنت، مما ترتب عليه مضاعفة متوسط سرعة الإنترنت الثابت نحو ٧ أضعاف وتقدم ترتيب مصر في متوسط سرعة الإنترنت الثابت، لتحل المرتبة الأولى إفريقيا حسب تقرير شركة أوكلا العالمية Ookla Speedtest، مقارنةً بالمركز الرابع في أكتوبر ٢٠٢١ والمركز الأربعين في يناير ٢٠١٩.

2. تم الانتهاء من ربط أكثر من ٧٥ قاعدة بيانات حكومية ببعضها في إطار تنفيذ المشروع القومي للبنية المعلوماتية للدولة المصرية، والذي يهدف إلى تعزيز الرؤية الشاملة للتخطيط ومعالجة الازدواجية في قواعد البيانات؛ حيث يعد هذا المشروع الركيزة الأساسية التي قامت عليها تطبيقات مصر الرقمية.

3. تم إنشاء المركز الوطني للبنية المعلوماتية المكانية (NSDI) في عام ٢٠٢٠ بهدف بناء وإتاحة بنية معلوماتية مكانية متكاملة لمنظومة التخطيط المصرية، بهدف رفع كفاءة القرار التنموي الاستثماري. ويعتمد المشروع على بناء وإتاحة بنية معلوماتية مكانية متكاملة للحكومة المصرية باستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيا المتطورة في مجال تصوير الأقمار الصناعية، وذلك لإنتاج خرائط الأساس الموحدة للدولة وإنتاج التقارير المكانية مثل (تقارير المتغيرات المكانية، تقارير متابعة المشروعات القومية، تقارير التحليلات المكانية، تقارير الخدمات المكانية.....)، وذلك نتيجة لتكامل بيانات الجهات الحكومية بالمنظومة.

4. تم تطبيق منظومة التحول الرقمي بمحافظة بورسعيد كمرحلة أولى من خلال إطلاق أكثر من ١٥٠ خدمة رقمية بالمحافظة؛ وشملت أعمال المشروع ميكنة القطاعات الحكومية والخدمية بالمحافظة، وربطها بقواعد البيانات الموحدة للدولة بالتعاون مع القطاعات مقدمة الخدمة.

5. تم إطلاق ١٢٥ خدمة حكومية مرقمنة على منصة مصر الرقمية، وذلك في إطار مشروع يتم تنفيذه باستثمارات تتجاوز ٣ مليارات جنيه لرقمنه الخدمات الحكومية وإتاحتها من خلال منافذ متعددة تلائم كافة أفراد المجتمع وهي منصة مصر الرقمية، ومكاتب البريد، ومراكز الخدمات الحكومية؛ ومركز الاتصال (١٥٩٩٩).

6. يتم تطوير البنية التحتية للتوقيع الإلكتروني، وتعديل اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الإلكتروني المصري، والتي تضمنت إضافة خدمة الختم الإلكتروني، وإضفاء الحجية القانونية للتوقيات الزمنية للمحركات الإلكترونية (أو ما يعرف بالبصمة الزمنية)؛ وذلك بهدف الاستفادة من تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية الحكومية والتجارية والإدارية.

7. في ظل انتشار التعاملات الإلكترونية اليومية ومشاركة الأفراد معلوماتهم الشخصية سواء مع جهات عامة أو خاصة، وفي ظل توجه الحكومة المصرية إلى التحول الإلكتروني بدلاً من المعاملات الورقية، وضعت مصر عدد من التشريعات لتنظيم الخصوصية وحماية البيانات مثل؛ قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ سنة ٢٠١٨، كما أصدرت مصر قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠، وهو ما يمثل تطوراً كبيراً يواكب التطور الرقمي في الحياة العامة والخاصة، ويأتي قانون حماية البيانات الشخصية محاكياً للقواعد العالمية، وعلى رأسها اللائحة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR)، مع إضافة تعديلات ومعايير تساهم في تعزيز حماية البيانات الشخصية.

8. تم تنفيذ مشروع ميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل من خلال إطلاق المنظومة في ٥٠ موقعاً في بورسعيد والإطلاق الجزئي في ٣٣ موقعاً بمحافظة الأقصر، وجاري التعميم للوصول إلى ٦٦ موقعاً، وكذلك تم الإطلاق الجزئي في ١٤ موقعاً في الإسماعيلية، وجاري التجهيز للإطلاق في محافظات جنوب سيناء وأسوان والسويس خلال العام الجاري.

9. تم تنفيذ عدد كبير من المشروعات الخدمية بالتعاون بين قطاعات الدولة لتحقيق التحول الرقمي، ومن أبرزها؛ مشروعات عدالة مصر الرقمية، وتطوير منظومة الحيازة الزراعية وإصدار الكارت الذكي للفلاح، وميكنة المستشفيات الجامعية، والتحول الرقمي في منظومة التعليم العالي، والتحول الرقمي في منظومة إدارة أملاك الدولة، والرقم القومي للعقارات.

10. تحقيقاً للنمو الاحتوائي لجميع أفراد المجتمع وتقليل الفجوة الرقمية بين الريف والحضر، أطلقت الدولة المصرية المشروع القومي لتطوير القرى المصرية «حياة كريمة» والذي يعد المشروع الأضخم تنموياً خلال القرن الـ ٢١، حيث يغطي ٦٠% من سكان مصر في ٤٥٠٠ قرية في ١٧٥ مركز إداري في ٢٠ محافظة، وتستهدف الدولة المصرية فيما يخص الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تهيئة وتوفير البنية التحتية للاتصالات والإنترنت وتوصيل الألياف الضوئية لأكثر من ٣,٥ مليون منزل، وإقامة نحو ألف برج جديد لشبكات المحمول بالقرى المستهدفة، وتطوير وتحسين جودة الخدمات بمكاتب البريد بالقرى المستهدفة، مع تزويدها بماكينات صراف آلي، فضلاً عن مبادرات لنشر وتعزيز الثقافة والمهارات الرقمية ومحو الأمية الرقمية للمواطنين.

11. تقوم الدولة بدعم استحداث وحدات التحول الرقمي بالوزارات والجهات المنتقلة للعاصمة الإدارية الجديدة، وتعمل بالتوازي على دعم استحداث وحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي بالمحافظات. وقد أطلق معالي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور عمرو طلعت أكاديمية دعم وحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي في ٢٧ مايو ٢٠٢١ خلال لقاءه مع رؤساء الوحدات، بهدف ضمان استدامة أعمال التحول الرقمي.

12. تعمل الدولة على تهيئة وخلق البيئة الرقمية Ecosystem للعاصمة الإدارية الجديدة بدءًا من البنية التحتية مرورًا بالأنظمة والتطبيقات التي سوف يستخدمها الموظف عند انتقاله للعاصمة، وصولًا لتأهيل العاملين لاستخدامها، فضلًا عن تنمية وبناء القدرات الرقمية للعاملين بالوزارات والجهات المنتقلة للعاصمة الإدارية الجديدة، وضمان استدامة منظومة العمل من خلال دعم استحداث وحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي بها، وذلك لتحقيق نقلة نوعية في الأداء الحكومي لتصبح حكومة ذكية تشاركية لا ورقية، يتم خلالها التراسل وتبادل المعلومات من خلال آليات رقمية.

وعن الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، قالت هو مشروع قومي ضخم يرتكز على ستة محاور رئيسية، وهي:

- إقامة بنية تحتية معلوماتية.
  - بناء تطبيقات متخصصة التي تقيمها كل وزارة أو جهة لرقمنه الأنشطة والخدمات المقدمة للمواطنين.
  - بناء التطبيقات التشاركية لتحويل الحكومة إلى حكومة ذكية لا ورقية (منظومة التراسل، منظومة التوقيع الإلكتروني).
  - رقمته الوثائق الحكومية (تم الانتهاء من رقمته كل الملفات الورقية في جميع الوزارات والجهات الحكومية والتي بلغت حوالي ١٥٠ مليون وثيقة).
  - تقديم الدعم الفني لوحدات التحول الرقمي في كل الوزارات والمحافظات والهيئات العامة (الصف الأول للدعم الفني في الحكومة، تم الانتهاء من التشكيل النهائي لوحدات التحول الرقمي في نحو ٤٥ جهة رئيسية، وجار استكمال التشكيل لباقي الجهات، وتم تدريب القيادات والعاملين بالوحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي بواقع ٧٣٢٩ شهادة).
  - تنمية وبناء قدرات العاملين على المهارات الرقمية المطلوبة لمواكبة بيئة العمل الجديدة (تم التدريب نحو ٥٣٢٤٨ شهادة).
- وتابعت: «المواطن لن يكون مضطرًا للانتقال إلى العاصمة الإدارية الجديدة؛ فلديه أكثر من منفذ للحصول على الخدمة، منها منصة مصر الرقمية (تم حتى الآن إطلاق نحو ١٢٥ خدمة حكومية مرقمنة، وتجاوز عدد المسجلين والمستخدمين لخدمات المنصة نحو ٤,٢ مليون مواطن، تم إجراء ١٤ مليون معاملة على المنصة)، ومكاتب البريد (٤١٠٧ مكاتب) ومراكز الخدمات الحكومية (نحو ١٠٠ مركز)، ومركز الاتصال (١٥٩٩٩) وغيرها».

وقالت: «الدولة مهتمة كذلك ببناء مصر الرقمية في محافظات مصر، وتحويل تلك المحافظات إلى محافظات رقمية رقمية استرشادًا بما تم إنجازه في محافظة بورسعيد من مشروعات لتحويلها إلى أول محافظة رقمية، تزامنًا مع تنفيذ مشروع التأمين الصحي الشامل بمحافظات الأقصر والإسماعيلية، ويتم العمل حالياً على إطلاقه بمحافظات السويس وأسوان وجنوب سيناء مع الانتهاء من باقي المحافظات تباعاً حتى ٢٠٣٠، كما نفذت الدولة عددًا من برامج تنمية وبناء القدرات الرقمية للعاملين بدواوين عموم المحافظات والمديريات التابعة لها والعاملين غير المنتقلين للعاصمة الإدارية الجديدة، لنحو ٢٨١٤٠ موظفًا».

وقالت: «تؤمن الدولة المصرية بأن التكنولوجيا عامل تمكين، وأن المواطنين هم المحرك والمفتاح للتنمية. وتستهدف مصر الوصول إلى مجتمع رقمي تفاعلي آمن، في جميع الأعمار ومختلف الفئات المجتمعية، وتنفذ الدولة منهجية هرمية وخطة متكاملة لتنمية المهارات الرقمية للمواطنين من مختلف الأعمار لتحسين قدرتهم على التكيف مع متغيرات سوق العمل والجاهزية لوظائف المستقبل، بالتعاون مع كبرى الشركات التكنولوجية والجامعات الوطنية والعالمية، وفي هذا الإطار:

- شهد عام ٢٠٢١ زيادة أعداد المتدربين ومضاعفة موازنة التدريب التقني من ١٤٨ ألف متدرب بميزانية ٤٠٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠، إلى مستهدف تدريب ٢٠٠ ألف متدرب بميزانية ١,١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- تم رفع ميزانية التدريب التقني خلال ثلاث سنوات بنحو ٢٢ مرة، وزادت أعداد المتدربين ٥٠ مرة، وذلك من ٤ آلاف متدرب بميزانية ٥٠ مليون جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى مستهدف ٢٠٠ ألف متدرب بميزانية ١,١ مليار جنيه خلال العام المالي الحالي.

- من أبرز البرامج والمبادرات التي أطلقتها الوزارة لتنمية المهارات الرقمية: مبادرة بُناة مصر الرقمية، ومبادرة أشبال مصر الرقمية، ومستقبلنا.. رقمي، بالإضافة إلى إنشاء جامعة مصر للمعلوماتية في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة، كما يتم التوسع في مجالات التدريب التقني لتشمل مختلف التخصصات الأكاديمية وتوسيع قاعدة المستفيدين. وهناك مبادرة «فرصتنا.. رقمية» التي تهدف إلى تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ مشروعات التحول الرقمي للجهات الحكومية، وتم إنشاء سبعة مراكز لإبداع مصر الرقمية ويتم العمل على إنشاء ١٤ آخرين في إطار خطة تستهدف إنشاء مركز إبداع رقمي بكل محافظة.

- أطلقت الدولة العديد من المبادرات لنشر وتعزيز الثقافة الرقمية ومحو الأمية الرقمية والتي تمثل التزام دستوري على الدولة وفقاً للمادة ٢٥ من الدستور. فهناك مبادرات متنوعة لتعزيز الثقافة الرقمية والشمول الرقمي تتم بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية، مثل «بكرة ديجيتال»، ومبادرات خاصة «بربات البيوت» مثل «الاستخدام الآمن لمواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت»، وهناك مبادرات مع وزارة الزراعة تهتم بالفلاح وتوعيته وتعليمه على استخدام التطبيقات المختلفة مثل تطبيق «هدهد»، وتدريبه على استخدام كارت الفلاح للحصول على الأسمدة وغيرها من الخدمات، ومبادرات لتأهيل الرائدة الريفية باعتبارها رائدة معرفة وسفيرة لمصر الرقمية قادرة على نشر الوعي الرقمي، ومبادرات تدريب الوعاظ في القرى والمراكز والمحافظات المستهدفة بالمشروع القومي لتطوير الريف المصري، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمتطوعين.

وختم حديثها قائلة: «لقد تحقق الكثير ونحن فخورين به، لكننا لم ننتهي، فلا نزال في الطريق إلى بناء الجمهورية الجديدة، جمهورية رقمية ذكية، أكرر شكري لحضراتكم».